وزارة التعليم
جامعة المرقب
كلية علوم الشرعية/ الخمس

المجلة العلمية لعلوم الشريعة

مجلة علمية دورية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية علوم الشريعة الخمس
جامعة المرقب

رئيس التحرير:
د. عادل فرحات الشلبي

مدير التحرير:
د. محمد امحمد أبوراس

سكرتير التحرير:
م. طارق علي الحوات.

العدد الأول:
يناير 2018م

معاييرُ النَّشر في المجلة

- أن يكون البحث في المجالات التي تُعنى بها المجلة، وأصيلاً في أفكاره.
- ألا يكون البحثُ المُقَدم منشوراً من قبل، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى، أو مستلاً من رسالة علمية.
- أن يلتزم الباحث بأصول البحث العلمي وضوابطه المتعارف عليها، ومن ذلك أن يحتوي على تقديم وخاتمة وثبت للمصادر والمراجع.
- أن يقدم البحث مطبوعاً بخط (Simplified Arabic)، بدرجة (14) في المتن، وبدرجة (11) في الهوامش، على أن تكون المسافة بين السطور مفردة، وأن يكون ترقيم الهوامش آلياً تلقائياً متجدداً في أسفل الصفحة.
- تخضع البحوث المُقدَّمة للنشر بالمجلة للتحكيم العلمي من قبل متخصصين في سرية تامة، وتلتزم المجلة بتوصياتهم.
- البحوث التي ترد للمجلة تكون ملكاً لها بمجرد تسلُّمها، ولا تُرد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر.
- لهيئة التحرير في المجلة الحق في تنسيق البحوث المقبولة للنشر وترتيبها وفق سياسات المجلة دون إبداء الأسباب، ولا يعكس ذلك الترتيب قيمة البحوث أو مستوى أصحابها.
- البحث المنشور في المجلة يُعبر عن رأي صاحبه وقدراته العلمية واللغوية، وهو المسؤول عما نشر له من معلومات وبيانات ووجهات نظر.
- يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة، على أن تتقدمه صفحة تحمل عنوان البحث واسم الباحث، ودرجته العلمية، ومكان عمله، وعنوانه ورقم هاتفه.
- يقدم البحث للمجلة من ثلاث نسخ ورقة، وأخري إلكترونية، مرفقا به تزكية لغوية من أهل الاختصاص تفيد بسلامته اللغوية، وفق أنموذج معدٍّ من هيئة التحرير بالمجلة.
- يمكن أن تقبل المجلة في مجال اهتمامها نشر نتائج الندوات والمؤتمرات العلمية التي تقام في الجامعة.
- ترحب هيئة التحرير بالمجلة بما يرد إليها من ملاحظات وأفكار، ونقد بناء من المتخصصين، وتَعِدُ بوضع كل ذلك موضع العناية والتقدير.

من علماء الحديث المعاصرين في ليبيا

الشيخ عبد الرحمن البوصيري وكتابه: مبتكرات اللآلي والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر.

د. محمد فرج الزائدي
كلية العلوم الشرعية - مسلاتة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد

فإن دراسة سير العلماء لها أهميتها أولاً: من حيث الاقتداء بما كانوا عليه من سمت وهدى، وحرص على العلم وتفان في نشره وتعليمه، وثانياً: لبيان أن لنا تاريخاً مضيئاً، وسلفاً صالحاً كانوا حلقة من حلقات كثيرة أسهمت في الحفاظ على تراثنا الإسلامي العريق، وعن طريق أولئك العلماء الأمجاد وصلتنا علوم الشريعة.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية هذا البحث في ثلاث نقاط:

أولها: أنها تنفض غبار النسيان عن شخصية علمية، وعبقرية فذة في علم الحديث الشريف، هو الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بن أبي القاسم البوصيري الأخضري الغدامسي مولداً، الطرابلسي إقامة، ولد سنة (1258هـ . 1840م)، وتوفي (1354هـ . 1935م) .

ظهرت تلك الشخصية في زمن جمدت فيه علوم الحديث، وقل المشتغلون بها، وكثر الاشتغال بعلوم الفقه والعربية، وتزامن ظهورها مع ضعف الدولة العثمانية بل وانهيارها في الشمال الأفريقي (ليبيا تحديداً)، ودخول المنطقة تحت الاحتلال الايطالي، فشهدت تلك الفترة ضنكاً في العيش، وشحاً في الموارد الاقتصادية بسبب حالة الركود التي سبقت سقوط الدولة العثمانية، وبسبب الحرب الايطالية، فتلألأ نجم مترجمنا في تلك السماء الملبدة بغيوم الجهل والفقر، ينافح عن الشريعة الغراء معلماً، ومربياً، وقاضياً ؛ لنعلم أن نجم الشريعة الغراء لن يأفل أبداً رغم الخطوب والمحن .

ثانياً: إن ظهور تلك الشخصية الفذة في رقعة جغرافية صغيرة من الشمال الإفريقي (ليبيا)، صار مثار فخر لنا . نحن الليبيين . حيث أسهمت في النهضة الإسلامية المعاصرة بمؤلف سارت به الركبان، وحفل به طلبة العلم، فكان لزاماً علي أن أشارك في بيان فضله، خاصة وأنه شيخ بعض مشايخي، فقد شرفت بالتتلمذ على الشيخ الصادق بن عبد الرحمن الغرياني . حفظه الله . والشيخ مصطفي الصادق العربي . رحمه الله . والشيخ عمران علي العربي جزاه الله خيراً . المشرف على رسالتي في الماجستير، وهؤلاء من تلاميذ تلاميذ الشيخ البوصيري.

ثالثاً: شغفي بعلم الحديث ورجاله، ومؤلفاته، وحرصي على بيان مناهج المؤلفين فيها أغراني أن أخوض غمار هذا المؤلَف الماتع، راجياً في كل ما سبق أن يهبني الله سبحانه الإخلاص والتوفيق والسداد.

وهذا البحث مبني على المنهج الوصفي في ترجمة الشيخ ودراسة عصره وآثاره، وعلى المنهج التحليلي بتتبع منهجه الذي سار عليه لبيان قيمة الكتاب وفائدته، ومدى الاستفادة منه في الدراسات الحديثية.

خطة البحث: التمهيد: التعريف بالمؤلف.

المطلب الأول: منهج المؤلف في كتابه. ويشتمل على عدة فروع.

المطلب الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومصادره. ويشتمل على عدة فروع.

الخاتمة.

فأرجو أن أكون وفقت في التعريف بهذا العالم المعاصر الذي له مكانته العلمية، ووفيته بعض حقه، كما أتمنى أن تكون هذه الورقة حلقة وصل تربط بين علماء المغرب العربي.

تمهيد: الشيخ عبد الرحمن البوصيري

عصره وحياته

يجدر بنا قبل الحديث عن الشيخ البوصيري أن نعطي نبذة مختصرة عن عصره الذي عاشه وما صاحبه من تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية، لما له من أثر في تكوينه وتشكيل شخصيته العلمية.

قد سبق مولده بسنتين دخول ليبيا في العهد العثماني الثاني 1838م حيث سادت الاضطرابات السياسية، ثم كان الاحتلال الايطالي 1911م، وقد شهدت البلاد انتفاضات في مناطق شتى تناهض الحكم العثماني وتناصبه العداء بسبب ظلم الولاة للأهالي، وقد أدى ذلك بالعثمانيين إلى تغيير الولاة بين الحين والآخر مما سبب عدم استقرار سياسي أثر سلباً على جوانب الحياة الأخرى (ففي الفترة ما بين 1835م إلى 1911م بلغ عدد الولاة ما يقرب من الثلاثين والياً ولم يستمر حكم بعضهم سوى سنة واحدة أو عدة شهور)[1]، وكان لذلك أسباب متعددة منها خوف السلاطين من الولاة، وازدياد الحركات المناهضة للولاة من مثل غومة المحمودي، وعبد الجليل سيف النصر، وغيرهم، وظهور الأطماع الغربية الأوربية في ثروات البلاد، كل ذلك عاد بنتائج سلبية على الشعب واستغل لدفع الضرائب [2] .

(1) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير بن موسى، ص 20.
(2) ينظر: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1991م، اتوري روسي ص360.

أما من الناحية الاقتصادية فقد كان الاعتماد الرئيسي للبلاد على الزراعة أولاً التي تنوعت محاصيلها لكنها تتأثر غالباً بالمطر قلة وازدياداً مما جعل عائداتها محدودة، ثم على التجارة، وكانت لهم تجارات بين طرابلس وغدامس مع السودان ونيجيريا وبين طرابلس ومالطا وإيطاليا وتونس وتركيا[1]، غير أن محدودية التجارة والزراعة جعلت البلد فقيراً وعانى أهله الحاجة والفاقة، وكثرة الضرائب وإرهاق المواطنين بها بسبب جور الولاة إلى جانب احتكار بعض الأجانب للوكالات التجارية والشركات ومعاصر الزيتون المنشرة على السواحل [2] .

أما الحياة الثقافية في تلك الآونة فاتسمت بالركود بسبب الفقر وتدهور الأحوال سياسياً وإدارياً، وكان للحرب ضد الطليان أثر كبير في ذلك، بيد أنه قد انتشرت مدارس ابتدائية وثانوية في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، وبعد الاحتلال الايطالي بدأ ظهور المدارس الإيطالية لكن غالبية أبناء الشعب لم يدخلوها لأنها نصرانية، وكان جل اعتماد الطلاب على الكتاتيب وحلقات الدرس في المساجد.

(1) ينظر ليبيا منذ الفتح العربي ص 446.
(2) المصدر السابق ص449.

التعريف بالشيخ:

هو الشيخ عبد الرحمن[1] بن محمد بن قاسم بن أبي القاسم البوصيري الأخضري الغدامسي مولداً، الطرابلسي إقامة، ولد سنة (1258هـ . 1838م)، وتوفي (1354هـ . 1935م) (أصله من مدينة غدامس، من أسرة مشهورة حفظت شرف العلم والدين زمناً طويلاً[2]، ومن الظاهر أن هذه الأسرة كانت تزاوج بين طلب العلم والسعي في طلب الرزق عن طريق

(1) ترجمته: في دليل المؤلفين العرب الليبيين منذ الفتح الإسلامي لليبيا، أمانة الإعلام والثقافة، دار الكتاب، طرابلس ط . 1977، ص 199، وأعلام ليبيا، الطاهر الزاوي ص 213، وأعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا واقعها وآفاق العمل بها، بحث للدكتور الصديق بشير نصر بعنوان: عبد الرحمن البوصيري حياته وآثاره المخطوطة (609/1)، والعلامة الشيخ عبد الرحمن البوصيري ودوره في الحياة الفكرية في ليبيا" للدكتور محمد مسعود جبران (مجلة الثقافة العربية، العدد الخامس، السنة الرابعة، سنة 1977م). وتراجم ليبية د/ جمعة محمود الزريقي (ص95)، والأعلام للزركلي (334/3)، وأعلام من ليبيا في العصر الحديث، لمحمد مسعود جبران، مرقون تحت الطباعة، والأعلام الشرقية في المائة الرابعة الهجرية، لزكي محمد مجاهد (734/2)، ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، د/ يوسف المرعشلي، (691/1)، وترجمة بقلم أحد تلاميذه في مقدمة الطبعة الأولى لكتابه المبتكرات، (ص9)، والبوصيري وكتابه المحاكمات، أ. أسماء أحمد ميلاد قدور رسالة ماجستير من كلية الآداب جامعة طرابلس (القسم الدراسي) ص 27.

(2) أعلام من ليبيا في العصر الحديث، د/ محمد مسعود جبران (6/1).

التجارة، خصوصاً أن مدينة غدامس كانت في ذلك العهد قبلة للتجار الذين كانت لهم تجارة في فزان وإفريقيا)[1] .

وكان مولده في الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة 1258هـ 1840م بمدينة غدامس، حيث حفظ القرآن على مشايخها وتلقى مبادئ العربية وعلوم الشريعة في مدينته، من مشايخه جده القاضي قاسم، وقد عرف بحدة الذكاء وسرعة الحفظ، ثم انتقل مع والده إلى طرابلس سنة 1278 هـ وعمره عشرون سنة تقريباً، فالتقى مع الشيخ محمد كامل بن مصطفى، الذي رأي فيه معالم النبوغ، فقربه منه، فلازمه واستفاد منه كثيراً، وصحبه في أسفاره، واستفاد من مشايخ البلدان التي كان يرحل إليها كتونس ومصر واسطنبول[2]، وقد قال عنه أحد تلامذته: (فقد كان في مبدأ نشأته يتعاطى التجارة ويسافر لطلبها، ولا يقيم بمحل إلا ويركن لذوي العلم فيه والفضل، ويأخذ عنهم ويحظى بما لديهم لما يرى عليه من سمة الهدي والصلاح) [3] .

ومن تلاميذه: الشيخ علي الغرياني[4]، وأبوبكر بن مولاهم، وأبوبكر بن إلطيف، والشيخ علي المسلاتي[1]، والشاعر محمد بن علي بن محمد

(1) الشيخ عبد الرحمن البوصيري وجهوده في علوم الحديث، رسالة ماجستير من إعداد: صلاح الدين عبد الباقي محمد عمر ص 12. كلية أصول الدين الجامعة الأسمرية، ليبيا.

(2) ينظر: عبد الرحمن البوصيري، حياته وآثاره ص614 . 615 .

(3) مبتكرات ص 18.

(4) هو جد شيخنا الفاضل د. الصادق الغرياني مفتي الديار الليبية . حفظه الله.

زغوان، والشيخ محمد شاكر الزقوزي وابن أخيه الشيخ محمد محمد البوصيري، والشيخ يوسف قرجي وغيرهم كثير[2] .

وقد تولى عدة مناصب منها رئاسة المحكمة الشرعية، ونيابة النواحي الأربعة، وقضاء طرابلس الغرب، كما اشتغل بالتدريس زمناً طويلاً بكلية أحمد باشا بطرابلس، وكان أحد دعائمها والقائمين عليها، ودرس بها الحديث الشريف، وقد كان له ولع بالصحيحين خاصة، فأنفق معظم وقته في دراستهما، وكانت له جلسات وعظ وإرشاد بمسجد شايب العين طيلة شهر رمضان وقد ذكر الدكتور الصديق نصر أنه حدثه الشيخ عبد الرحمن الغرياني ابن الشيخ علي الغرياني قال: (كان أبي . رحمه الله . يأخذني معه إلى دروس الشيخ البوصيري الرمضانية بجامع شايب العين، وكان . رحمه الله . يجلس عند الدرس على كرسي أعد له مرتدياً جلباباً أزهرياً معتماً، وكان واسع العينين، ذا لحية، وكان ذا صوت جهوري يسمع من خارج المسجد)[3]

وفاته: بعد عمر طويل قارب المائة عام حفل بالجد والنشاط في التعليم والتدريس والقضاء، انتقل إلى جوار ربه عشية الجمعة، السادسة عشر من سنة 1354هـ الموافق 19 أبريل 1935 م .

(1) هو شيخ مشايخي: الشيخ مصطفى العربي، والشيخ عمران العربي.
(2) انظر: عبد الرحمن البوصيري، حياته وآثاره ص 616 . 617 . وعبد الرحمن البوصيري وجهوده في الحديث 216 .
(3) عبد الرحمن البوصيري، حياته وآثاره ص 619.

وخلف لنا تراثاً علمياً أسهم في نهضة بلاده، وأعان على حفظ ميراثها من هذا العلم الشريف، من مؤلفاته الشهيرة كتابه (المبتكرات) الذي بناه على منهج قويم، وخطة حكيمة، حاول أن يوفق بين إمامين جليلين تصديا لشرح أعظم دواوين السنة الشريفة هو صحيح البخاري ،حيث كشف ما التبس من اعتراضات للعيني على ابن حجر في أربعين وثلاثمائة محاكمة، فصارت محاكماته ذات قيمة علمية وبحثية عالية، ولها طابع خاص في أواسط الدارسين، يقوم على مقارنة الآراء المختلفة والمفاضلة بينها واختيار الأصوب منها مستنداً على أدلة من الفقه أو الحديث أو الأصول أو اللغة، ومنهجه يتسم بالعمق والأصالة .

نسبة الكتاب إليه: ذكر الأستاذ صلاح الدين عبد الباقي . رحمه الله .: (أما نسبة الكتاب للبوصيري رحمه الله فيمكن إثباتها من ثلاثة جوانب:

الأول: نصوص الشيخ . رحمه الله . في كتابه الدالة على ذلك، منها قوله في مستهل مقدمة الكتاب: "يقول العبد الفقير عبد الرحمن الأخضري البوصيري الثاني[1]. لطف الله به آمين" [2] .

(1) عبر بالثاني ليدفع اللبس الذي قد يحصل بالأول وهو عبد الرحمن الأخضري صاحب متن السلم في المنطق.

(2) مبتكرات ص 31.

الثاني: ذِكْرُ مَن نص على ذلك، حتى استفاض واشتهر بين طلبة العلم هذا الكتاب بنسبته للبوصيري؛ فلا يكاد يذكر البوصيري إلا ويذكر معه هذا الكتاب.

الثالث: نَقْل من جاء بعده عنه ونسبة القول إليه)[1].

أما تاريخ تأليف هذا الكتاب فأشار إليه المصنِّف في آخر كتابه قائلاً: " هذا وكان الفراغ من تسويد هذه الورقات وتبييضها في الخامس من شهر ذي القعدة الحرام من عام 1347هـ، جعلها الله من أحسن الأعمال"[2].

المطلب الأول: منهج المؤلف في الكتاب

أولاً: عنوان الكتاب.

ثانياً: مضمون الكتاب.

ثالثاً: طريقته في عرض المحاكمات.

رابعاً: المسائل التي تناولها في محاكماته: مسائل في العربية والفقه والحديث.

(1) عبد الرحمن البوصيري وجهوده في الحديث وعلومه، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه للطالب: صلاح الدين عبد الباقي محمد، كلية أصول الدين/ الجامعة الأسمرية 2012م، ص 117.

(2) المصدر نفسه (ص 512).

أولاً: عنوان الكتاب:

قبل أن نتحدث عن المنهج يحسن بنا أن نعرج على اسم الكتاب ومضمونه فنقول: اسم الكتاب هو: (مبتكرات اللآليء والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر) فالمبتكرات جمع مفردها مبتكرة قال في مختار القاموس: (ابتكر: أكل باكورة الفاكهة، وأبكرت المرأة: ولدت ذكراً في الأول)[1]، وزاد في المعجم الوسيط:(وابتكر الشيء: ابتدعه غير مسبوق إليه، محدثة)[2]، والآليء (جمع لؤلؤة، واللؤلؤ: الدر وهو يتكون في الأصداف من رواسب أو جوامد صلبة لماعة مستديرة في بعض الحيوانات المائية الدنيا من الرخويات واحدته لؤلؤة)[3]، والدرر: جمع مفردها درة قال في المعجم الوسيط: (والدرة واحدة الدرر، وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة) [4].

والمحاكمة: مصدر: حاكم، يحاكم محاكمة، فهو محاكِم، ومحاكَم.

والمحاكمة: مفاعلة من الفعل حاكم، (وحاكمه إلى الحاكم: دعاه وخاصمه)[5] .

(1) مختار القاموس للشيخ الطاهر الزاوي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1980م، (بكر) ص61.

(2) المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، (بكر) 67/1 .

(3). المعجم الوسيط (لألأ) 810/2 .

(4). المعجم الوسيط: (در) 279/1 .

(5) . مختار القاموس (حجم) 149 .

فالمؤلف يقصد بهذا العنوان أنه ابتكر فوائد كأنها اللؤلؤ والدرر سطرها قاصداً الفصل في نزاع علمي بين شارحين للبخاري اختصما في جملة من مسائل العلم، والإضافة هنا تشبيهية، فالفوائد المبتكرة كأنها لؤلؤ ودرر. و(في) إما للظرفية المكانية بمعنى أن تلك المبتكرات تظهر بثنايا المحاكمة، أو للمصاحبة، بمعنى أنها تظهر أو تؤخذ مع المحاكمة.

ثانياً: مضمون الكتاب:

هذا الكتاب في جزء واحد تناول فيه مؤلفه بعضاً من المسائل التي اختلف فيها الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود الكناني العسقلاني المصري الشافعي المذهب المتوفى 852 هـ عند شرحه البخاري في فتح الباري، وفرغ من تأليف سنة 842 هـ، والحافظ محمود بن أحمد بن موسى ين حسين بن يوسف بن محمود، البدر، أبو محمد، الحلبي الأصل، المصري الدار والوفاة، المتوفى سنة 855 هـ وهو أيضاً من شراح البخاري وأسماه عمدة القاري فرغ منه سنة 847 هـ .

وكانا متعاصرين اشتركا في كثير من الشيوخ كالعراقي وغيره، وتتلمذ على كل منهما عدد ممن تتلمذ على الآخر، وكان البرهان ابن خضر أحد أصحاب الحافظ ابن حجر ينقل فتح الباري جزءاً فجزءاً إلى الحافظ العيني، فأتيح له بذلك أن يطلع عليه، وأن ينقده في شرحه عمدة القاري. وكان بين هذين الحافظين ما بين المتعاصرِين غالباً من شحناء سببها: الاختلاف المذهبي حيث كان ابن حجر شافعي المذهب، والعيني حنفي المذهب،

كذلك مهنة القضاء فقد تولى ابن حجر مهمة قاضي قضاة الشافعية، وصار العيني قاضي قضاة الحنفية، وأمر آخر مهم أن كلا منهما اشتهر بصنعة الحديث فقد جمعهما التخصص الواحد.

وقد رد ابن حجر على العيني بكتاب سماه انتقاض الاعتراض، والذي يظهر أن البوصيري لم يطلع عليه والدليل على ذلك أنه أورد في محاكماته كثيراً من الردود والمناقشات، بعض منها تناولها ابن حجر نفسه في رده على العيني، كما في المحاكمات (السادسة، والحادية عشر، والثالثة عشر، والرابعة عشر، والخامسة عشر، والسادسة عشر، والسابعة والثلاثين، والسادسة والخمسين، والواحدة بعد المائة، وغيرها).

وقد بلغت محاكماته ثلاثاً وأربعين بعد الثلاثمائة محاكمة[1] من ثلاث وستين كتاباً من صحيح البخاري تنوعت تلك المحاكمات بين عدة مواضيع هي الفقه وأصوله، ومصطلح الحديث، واللغة من نحو وصرف.

بيد أنه لم يستوعب كل اعتراضات العيني، وإنما انتقى منه بعضها فقط، وإلمامه بعلوم شتى من الفقه والعربية والأصول والحديث والسيرة والتفسير جعله حكماً نزيهاً وعالماً فهماً يقظاً، استطاع أن يوفق بين هذين العالمين، مصوباً المخطأ منهم، ومنتصراً للمصيب مدللاً لرأيه بأقوال العلماء، منصفاً في حكمه مؤدباً في أسلوبه، وكان في الغالب يحاول

(1) قلت: ليست كلها محاكمة بين العيني وابن حجر، فقد أورد محاكمتين ليستا على نهج واحد مع ما قبلهما وما بعدهما وهما رقم 272 ص420، ورقم 275 ص 424.

التوفيق بينهما بقوله: (مبدئي في آرائي تصحيح أراء الأكابر دون إفسادها)[1]، وقد كان يتمنى لو رآهما والتقى بهما، فحقق الله له ذلك مناماً، فأوله بتقاربهما في العلم، ورضاهما عنه مما شجعه في الاستمرار في كتابة هذه المحاكمات، يقول في المحاكمة الرابعة والسبعين بعد المائتين:(وقد كنت كثيراً ما تمنيت رؤيتهما المستحيلة إما بتقدمي إلى عصرهما، أو تأخرهما إلى عصري، وقد قدر لي أن رؤيتهما في المنام متلثمين في صورتين متماثلتين من كل وجه، وهما على هجينين نازلين من جبل جنباً بجنب إلا أنهما لم يصلا سفح الجبل الذي أنا فيه بل غابا عني، ولم يتميز لي أحدهما عن الآخر، فأولتهما بأنهما متقاربان في العلم، وأنهما راضيان عني، ولذا تماديت في هذه المحاكة، والله شاهد وعليم)[2] .

والكتاب مطبوع متداول، وقد نقل محققا الكتاب[3] جملة من الحيثيات التي انتهى إليها الشيخ من خلال المقارنة بين العيني وابن حجر، وقدما حيثيات تلك الأحكام على الصورة الآتية:

(أ) يتحاشى الحافظ العيني ذكر الحافظ ابن حجر بالاسم أو الكنية أو اللقب في جميع المواضع التي اعترضه فيها، وإنما يكني عنه بكلمة (بعضهم)، ثم يُسند إليها قال أو ذكَرَ أو زعم أو نحوها .

(1) ينظر المحاكمة السابعة والثلاثين بعد المائتين ص379 .
(2) مبتكرات ص 423 . 424 .
(3) وهما الشيخان سليمان محمد الزوبي، والشيخ الهادي عرفة .

(ب) كثيراً ما ينقل الحافظ العيني إحدى عبارات الحافظ ابن حجر وقد حُذفت منها كلمة أو جملة أو جُمَل ثم يورد الاعتراض عليها، وهي مهلهلة مبتورة.

(ج) قد يذكر الحافظ ابن حجر في إحدى المسائل رأيَيْن، ثم يُرجح أحدهما على الآخر، فينقل الحافظ العيني الرأيَ المرجوحَ عند الحافظ ابن حجر، ويعترض عليه دون أية إشارة إلى الرأي الراجح عنده.

(د) وينقل الحافظ ابن حجر رأياً لأحد المتقدمين، وينسبه إلى قائله، وقد يستدل على مرجوحيته أو بطلانه، ومع ذلك ينقله البدر العيني على أنه رأي للحافظ ابن حجر، ثم يَنثني عليه بالنقد والاعتراض.

(هـ) وفي حالات نادرة يتسامح الحافظ ابن حجر في التعبير عن بعض المصطلحات – في عرف النحاة مثلا – كقوله لفظة (لم) يُعبر بها عن الماضي، فتثور ثائرة الحافظ العيني، ويُشدد النكير على الحافظ ابن حجر، لتركه التعبير باللفظ الاصطلاحي.

(ز) قد يُدلي الحافظ برأي، أو يُنكر وجود رواية فيلجأ العيني في نقضها إلى الاعتراضات الجدلية والأسئلة الدورية، وغيرهما من ضروب المغالطة، كقوله مثل: (لماذا لا تكون هذه الرواية موجودة ولم يطلع عليها...)، أو قوله: (هذا غير صحيح) هكذا دون توجيه أو تعليل.

(ح) وقد تبين أن بعض المواضع من كلام الحافظ ابن حجر كانت نقاطاً ضعيفة لم تقوَ على مواجهة اعتراضات الحافظ العيني، فظفرت بتأييد

الشيخ البوصيري الذي أصدر أحكامه في تلك المواضع بتصويب وجهة نظر الحافظ العيني)[1] ثم علق المحققان على هذه المحاكمة التي أقامها الشيخ البوصيري بقولهما: أنه سلك "في معالجتها منهج الحَكَم العادل والقاضي النزيه الذي يلتزم الحيطة، ويتوخى الإنصاف والحق والأمانة فيما يُصدر من أحكام"[2] .

ثالثاً: طريقته في عرض المحاكمات:

يبدأ بذكر الكتاب والباب من صحيح البخاري، ثم يذكر طرفاً من السند ثم يذكر الحديث كله، إن كان قصيراً، وإن كان طويلاً أثبت طرفاً منه ثم يقول: (إلى أن قال ...) وينتقل إلى موضوع النزاع بين الشيخين فيسوق من كلام الحافظ العيني المشتمل على العبارة التي اعترض عليها العيني من كلام ابن حجر، ثم يسوق كلام ابن حجر من الفتح.

بعد ذلك يدخل في نقاش ما ذهب إليه كل واحد منهما قاصداً الصواب من الرأيين، متجنباً عبارات التشهير والذم، صادراً عن أقوال العلماء السابقين، ثم يصدر حكمه مبنياً على قواعد علمية رصينة، مصوباً رأي أحدهما أو مثبتاً لما يراه هو صواباً، كل ذلك بأدب العالم، وعلم الباحث البصير الناقد.

(1) مقدمة تحقيق: مبتكرات الآلي والدرر ص10.
(2) مقدمة تحقيق: مبتكرات الآلي والدرر ص10. 11 .

وقد تنوعت في الكتاب مسائل المحاكمات . حسب اعتراضات العيني التي يوردها على ابن حجر . إلى لغوية أو فقهية، أو أصولية، أو تاريخية، أو حديثية، أو عقدية غير أنه لا يتوسع كثيراً في تلك المسائل.

وسنعرض لنماذج متعددة من تلك المحاكمات تبين المنهج الذي سار عليه المؤلف.

1. يذكر الكتاب والباب من البخاري يقول (من كتاب ... من باب ...، وأحياناً يكتب (في) بدلاً (من)، ويكتب اسم الكتاب والباب غالباً، وإذا كانت المحاكمات في الحديث نفسه، لم يُعد ذكر الكتاب والباب فيقول: (قوله: هذا الناموس، جاء في متن الحديث الثالث، في نفس هذا الحديث، وقع في أثناء حديث..).

لكنه أشار في بعض المحاكمات إلى الحديث بدل الباب كما في المحاكمة الثالثة بعد المائة[1] حيث ذكر: (في كتاب الرقاق، الحديث الرابع)، والسبب أنه ذكر الباب في المحاكمة التي قبله (في كتاب الرقاق، باب فتنة المال)، وإذا لم يرد للباب ذكر ذكره، وبين رقم الحديث في ذلك الباب كما في المحاكمة السادسة بعد الثلاثمائة [2] حيث ذكر: من كتاب الرقاق في الحديث الخامس، من باب القصد والمداومة على العمل . وأحياناً يذكر الكتاب ويشير إلى موضع الحديث من الباب، كما في

(1) مبتكرات ص455.
(2) مبتكرات ص 461.

المحاكمة السابعة بعد الثلاثمائة[1]: في كتاب الرقاق، في آخر الحديث السابع، ولم يذكر الباب لأنه متصل بما سبقه.

أما السند فلم يرسم منهجاً واضحاً فيه، فهو في الغالب يورد الصحابي راوي الحديث فقط، لكنه قد يسوق السند كاملاً، ولا يتحدث عنه بشيء، كما في المحاكمة: الرابعة عشر[2]، وأحياناً يختصره كما في المحاكمة التاسعة عشرة: (قال مالك: أخبرني زيد بن أسلم إلى أن قال: عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول:(إذا أسلم العبد ...)،وفي البخاري (... زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد... الخ)[3].

وهو أحياناً يورد السند كاملاً إذا كانت المحاكمة حول أحد رجالات السند، مثاله:

المحاكمة الثالثة والعشرون[4] في كتاب العلم باب: من رفع صوته بالعلم، حدثنا أبو النعمان عارم بن الفضل قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهَك عن عبد الله بن عمرو قال: تخلف عنا النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في سفرة سافرناها ...)[5] .

(1) مبتكرات 462.
(2) ينظر: محاكمات: (26، 30،41، 42،88، 119،..)
(3) البخاري رقم (41). وانظر المحاكمات (33، 34، 38، 39، 48، 80، 150، 223،522..)
(4) مبتكرات ص 61 .
(5) البخاري رقم (60) .

قال العيني: (ماهك . بفتح الهاء . غير منصرف لأنه اسم أعجمي...).

قال البوصيري: (...وبعد فالشيخان وغيرهما متفقون على جواز صرفه وعدمه، وعلى العدم الأكثر...الخ)[1]، وقد رأيت أن الغالب عنده اختصار السند.

2. ثم يورد الحديث من البخاري كاملاً، فإذا وجد اعتراضات كثيرة للعيني في الحديث نفسه، أورده كاملاً، ثم استقطع لكل محاكمة جزءاً منه، كما في حديث: بدء الوحي ذكره عن عائشة . رضي الله عنها كاملاً[2]، ثم تحدث عن أربع محاكمات فيه كلها لغوية ،كذلك ذكر حديث ابن عباس[3] في صفحتين ونصف وساق فيه خمس محاكمات كلها لغوية.

3 . ينتقل إلى موضوع النزاع بين الشيخين فيسوق من كلام الحافظ العيني المشتمل على العبارة التي اعترض عليها العيني من كلام ابن حجر، ثم يسوق كلام ابن حجر من الفتح . وهذا ليس دائماً . ففي بعض المحاكمات التي يجد ما نقله العيني عن ابن حجر مطابقاً لما في الفتح فلا ينقله بل يقول: (راجعت عبارة ابن حجر فوجدتها كما نقلها العيني، وجدت عبارته

(1) مبتكرات ص62 .

(2) المحاكمة الثانية ص33 . والحديث أخرجه البخاري رقم (3). وانظر المحاكمة الثامنة والخمسين ص111.

(3) المحاكمة الخامسة ص 37 والحديث أخرجه البخاري برقم (7) .

عين ما عزاه له العيني، فإذا عبارته عين ما نقله...)[1]، (راجعت عبارته فإذا هي هي)[2] .

فإذا وجد فيه مخالفة لما نقل العيني أورده مصححاً النقل، فيقول: (راجعت ابن حجر فإذا عبارته قوله: ...الخ)[3]، ففي المحاكمة الثامنة والأربعين قال: (راجعت ابن حجر فإذا عباراته عين ما نقله عنه العيني، إلا أنه زاد عقبه[4]: ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والإشارة .اهـ، وعليه فالذي ينبغي للعيني وفاء لأمانة العزو والنقل أن يذكر كلامه كاملاً، ثم يبحث فيه أو في بعضه) [5] .

وفي المحاكمة السادسة والعشرين من كتاب العلم، باب: فضل العلم: من حديث ابن عمر سمعت رسول الله * يقول: (بينا أنا نائم أُتيت بقدح لبن فشربت حتى إني لأَرى الري يخرج في أظفاري ...الخ)،قال العيني: (اللام فيه للتأكيد، وقال بعضهم: اللام جواب قسم محذوف .قلت هذا ليس بصحيح ليس هنا قسم صريح ولا مقدر، ولا يصح التقدير، وإنما هذه اللام هي اللام الداخلة في خبر إن للتأكيد كما في قولك: إن زيداً لقائم أ.هـ)[6]

(1) مبتكرات ص52 .
(2) مبتكرات ص114.
(3) مبتكرات المحاكمة السادسة عشرة ص 52.
(4) وانظر محاكمة الثانية والخمسين بعد المائة ص254
(5) مبتكرات ص96 .
(6) مبتكرات ص66 .

(البوصيري): وأقول: عبارة ابن حجر هكذا: واللام للتأكيد أو جواب قسم محذوف.)[1] .

وفي المحاكمة بعد الثلاثمائة: (وعبارة ابن حجر قد بترها العيني ونصها...)[2] .

وفي المحاكمة المتممة للسبعين قال البوصيري: (وأقول هذا الذي نقله العيني عن ابن حجر من المبتورات التي ألفناها ...)[3] .

نقل البوصيري لكلام ابن حجر بعد العيني مقصود منه تصحيح النقل، ذلك أن العيني كثيرًا ما يسوق كلام ابن حجر، وقد حُذفت منها كلمة أو جملة أو جُمَل، ثم يورد الاعتراض عليها، وهي مهلهلة مبتورة كما سبق . ومقارنة عبارة العيني بما في الفتح لابن حجر مهم جداً، لا وذكر البوصيري لاسمه صريحاً بعد (قال بعضهم) إشارة لطيفة منه؛ لأني وجدت العيني يقول: (قال بعضهم) في تسع وستين وثمانمائة موضعاً (869) في عمدته حسب استقراء المكتبة الشاملة، ووجدت في عمدة القاري أول الشرح: (وقال بعضهم)[4] قال المحقق: قائل ذلك هو محمد بن إسماعيل التيمي، قلت: صرح باسمه ابن حجر في الفتح بقوله: وقد اعترض محمد بن إسماعيل

(1) مبتكرات ص66 .
(2) مبتكرات ص 463 .
(3) مبتكرات ص 128 .
(4) عمدة القاري 1/ 36.

التيمي على هذه الترجمة فقال: ...)[1]، والظاهر أن العيني لا يقصد ابن حجر في كل موضع أورد فيه عبارته هذه .

4. وبعد سوق كلامهما وتصحيح النقل يلجأ إلى تحديد محل الاعتراض (تحرير محل النزاع)، فيورد ما اعترض به العيني، ويجعله في نقاط إذا كان متعدداً لينتقل بعد ذلك لمناقشته، بمعنى أنه يورد المتنازع عليه في المسألة مفصلاً مثاله: المحاكمة الرابعة والثلاثين، حيث حرر محل النزاع تحريراً دقيقاً ولم يتركه لفهم القارئ.

قال البوصيري: (في كتاب العلم، من باب: من خص العلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا.

حدثنا إسحاق بن إبراهيم.. إلى أن قال: عن أنس بن مالك (أن النبي . صلى الله عليه وسلم . ومعاذ رديفه على الرحل قال: يا معاذ بن جبل قال: لبيك يا رسول الله وسعديك (ثلاثاً)، قال: ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار، قال يا رسول الله: ألا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذاً يتكلوا، وأخبر بها معاذ تأثماً.[2]

قال العيني: (إن صنيع معاذ أن النهي عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم، وقيل إن النهي كان مقيداً بالاتكال فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك، إلى أن قال: وقال عياض: لعل معاذاً لم يفهم النهي لكن كسر

(1). فتح الباري 1/ 15 .
(2). أخرجه البخاري رقم (128) .

عزمه عما عرض له من تبشيرهم. وقال بعضهم (ابن حجر): الرواية الآتية صريحة في النهي. قلت: لا نسلم أن النهي صريح في الحديث الآتي، وإنما فهم النهي من الحديثين كليهما بدلالة النص وهي فحوى الخطاب. قلت (البوصيري): بعد مراجعة ابن حجر وجد أنه قرر جميع ما قاله العيني ورجح الوجه الأول، واعترض على قول عياض كما ذكر، والعيني اعترض على ابن حجر من حيث الاستدلال بالحديث الذي بعده، وهو أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال لمعاذ: (من لقي الله لا يشرك به شيئاً، دخل الجنة، قال: ألا أبشر الناس؟ قال: لا، إني أخاف أن يتكلوا).

فمحل النزاع بينهما، هل يستقيم فهم النهي من الحديث الثاني أو لا يفهم النهي إلا من الحديثين كليهما؟ فينحل السؤال على أحد الشقين أنه لو لم يرد الحديث الأول، وإنما ورد الثاني فقط، أن (لا) فيه تفيد النهي، ولا أظنه ملتزماً لأحد، ففي كتب اللغة والنحو والأصول أن (لا) جواب مناقض لنعم وبلى، وفي المغني والقاموس وغيرهما: وتحذف الجمل بعدها كثيراً، يعني كما هنا ؛ لا تبشر الناس إني أخاف ..الخ . وفي كتب الأصول: أن النهي: طلب الكف عن الفعل وصيغته: لا، ... الخ)[1]

وهناك أمثلة كثيرة لهذا التحرير منها: (أقول: إن العيني حرر الخلاف في المسئول عنه هل هو كلمة الشهادة فقط، أو هي مع غيرها من سائر الأعمال؟ فالبخاري ومن معه من عدة أهل العلم قصره على كلمة الشهادة،

(1) مبتكرات ص 76 . 77 .

والنووي ومن معه عمم وعلى هذا العموم شرح العيني، ثم نقل عن ابن حجر أن للخصوص وجهاً إلى آخر ما قرره عنه)[1].

وقد أطال في بيان ما يقصده كل فريق بقوله: (قلت: حاصل هذه المنازعة ...)[2].

(وأقول: المنازعة هنا في خصوص فهم الحكم من حديث الباب لا في مطلق الدليل ...)[3] .

والأمثلة على ذلك كثيرة .

5 . يرجع إلى مصادر كثيرة في موضوع المسألة سواء في اللغة أو التفسير أو الحديث أو غيرها، مقارناً بين ما يذكره الشيخان وما قاله من سبق من العلماء، ويسجل ذلك قبل أن يصدر حكمه في المسألة، انظر قوله في المحاكمة الخامسة، قال: (راجعنا التفاسير التي بأيدينا كالكشاف والبيضاوي والقمي والهندي والنسفي والجلال والحواشي فإذا هم جميعاً على المعنى الذي ذكره ابن حجر)[4] .

(1) مبتكرات ص52 .
(2) المصدر السابق .
(3) مبتكرات ص177. انظر محاكمات: 43، 173، 247، 268 .
(4) مبتكرات ص40 .

وفي المحاكمة الثامنة، قال: (ثم راجعت كتب النحو واللغة، فتحصل أن في حمص خلافاً في عربيته وعجميته وتذكيره وتأنيته ....الخ) [1] .

وفي المحاكمة الخامسة والتسعين قال :(والحاكم في المناقشة إما العرف أو اللغة، ولا وجود للعرف في النظير بحيث إذا أطلق ينصرف إليه، ولم يبق إلا اللغة، ومعناه فيها ما قاله في القاموس والتاج: النظير كأمير...، ففي نهاية ابن الأثير..، وفي مفردات الراغب... الخ)[2].

كما أنه يراجع روايات البخاري للتأكد من رواية الحديث، ففي المحاكمة الثالثة والسبعين بعد المائتين قال:(إذا تأملنا جميع روايات البخاري في الزكاة والتوحيد، والأدب أيضاً عقب هذا الباب.. الخ)[3] .

قد يحتاج إلى شرح بعض المصطلحات قبل الدخول في مناقشة المسألة، كما فعل في المحاكمة الثامنة بعد المائة حيث أورد حديث ابن عمر قال: (كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة في المسجد فقيل لها: لم تخرجين وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويغار؟ قالت: وما يمنعه أن ينهاني؟ قال: يمنعه قول رسول الله *: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)... قال بعضهم: إن قائل ذلك كله هو عمر لا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله: (إن عمر) إلى آخره فيكون من باب التجريد أو الالتفات ا

(1) . مبتكرات ص 43 .
(2) . مبتكرات ص 165 .
(3) . مبتكرات ص 422 .

هـ . قلت (البوصيري): هو من باب التجريد لا من باب الالتفات وعبارة ابن حجر مثل ما نقل العيني سواء، وأقول: لا يفصل بين الشيخين إلا بعد تبين معنى التجريد ومعنى الالتفات فالتجريد...)[1] .

وقال في موضع أخر:(ثم إن الحكم في هذه المادة يستدعي أن نعرف أولاً معنى الجاهلية، وهو اللفظ الذي تكرر ذكره في الحديث، وفي القرآن، ومعناه الحال التي كانت عليها العرب قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين ...)[2] .

وفي موضع آخر: (وأقول إن المقام ليستدعي مقدمة، وهي أن مطلق اللزوم فهم أمر من أمر من غير تعيين شيء، ثم إن اللزوم ينقسم إلى بين وغير بين، فالأول ...الخ)[3] .

فقد أوضح معنى المصطلحات قبل البث في الحكم .

6. بعد ما سبق يصل إلى بيان وجهة نظره فيما قاله الشيخان، وملخصها أنه إما يؤيد أحدهما، أو يوفق بينهما، أو يستقل برأيه مخالفاً لهما، وقد يترك الحكم للقارئ بعد بيان وجوه المسألة، وإيضاحها، وربما ترك الحكم لأسباب يذكرها، وفي ثنايا حكمه يرسل عتاباً قوياً غالبه للعيني إن وجد أن المسألة لا تحتاج إلى هذا الاعتراض أو أنه لم يكن أميناً في النقل،

(1) . مبتكرات ص 184 . 185 .
(2) . مبتكرات ص 300 .
(3). مبتكرات ص 468 .

أو غير ذلك مما يستحق العتاب، وقد أعجبني وشدني التنوع الجميل في عبارته، وأسلوبه الراقي عندما يصدر حكمه في المسألة، بألفاظ متغايرة.

من الأمثلة على ذلك:

(أ). ينتصر لابن حجر، فيؤيد قوله إما صراحة أو عن طريق معاتبة العيني، ومن عباراته:

1. (وكلام ابن حجر لا غبار عليه فاعرفه)[1].

2. (ما اعترض به العيني لا ينصب على عبارة ابن حجر التي نقلتها، وهي نظيفة لا يحتاج فهمها إلى إعمال فكر، ولا إشكال في منطوقها، ولا في مفهومها)[2].

3. (لا نفهم من عبارة ابن حجر إلا الاستقامة)[3].

4. (فابن حجر ما مشى إلا على الجادة البيضاء، والعربية السمحاء، فلقد أكل العربية أكلاً... الخ)[4]

(1) مبتكرات ص 35 .
(2) مبتكرات ص 51 .
(3) مبتكرات ص 425 .
(4) مبتكرات ص 58 .

5 . (إن الذي له يد في العربية لا ينقل مثل هذا، وأنا لا أدرى معنى هذا الكلام؟ لأني فكرت وقدحت فكري، فلم أجد مانعاً يمنع من ذلك، ليس بغريب لأني لست من الذين لهم يد في العربية. والله أعلم)[1].

6. ويعاتب العيني في بعض الأحيان: فيشير إلى ما قاله العيني: (فما أقرب مثل هذا الكلام إلى المشاغبة وما أبعده عن المناظرة)[2].

قوله في المحاكمة الثامنة والسبعين بعد المائة:(وما اعترض به العيني إيقاع التغليط في الأوهام بظاهر العبارة، وما الحامل إلا شدة الشغف بالاعتراضات، وليس ذلك مما ينبغي للعلماء خصوصاً الفضلاء منهم كالعيني)[3].

(ب) . ينتصر للعيني ومن عباراته:

1. (وبعد التأمل في كلام الشيخين يتبادر إلى الفهم بُعد كلام ابن حجر كما قال العيني)[4].

2. (فما قاله العينيِ رضي الله عنه . ظاهر لا غبار عليه، فاعرفه)[5].
(فما قاله العيني أظهر)[1].

(1). مبتكرات ص 51 .
(2). مبتكرات ص 46 .
(3) . مبتكرات ص 294 .
(4). مبتكرات ص 45 .
(5) . مبتكرات ص 420 .

(فقد ظهر لي أن ما قاله العيني هو الذي يظهر لكل أحد) [2] .

(ج) . وقد يصوب رأييهما معاً:

1. (فما قاله العيني من أن الحديث يدل على ما قاله صحيح، كما أن فيما قاله ابن حجر تعمقاً في طلب الآليء؛ لأن فيه نظراً دقيقاً حيث...)[3].

2. (وأقول: إنهم كثيراً ما يقولون، خصوصاً العيني، إن الأحاديث تفسر بعضها بعضاً خصوصاً في الوقائع المتحدة، وعليه فالحق مع ابن حجر، وإن نظرنا إلى ما يتبادر إلى الذهن، فالوجه ما قاله العيني، خصوصاً وقد وجهه ابن حجر . والله أعلم) [4] .

(د) . يوفق بينهما:

وهذا كثير غالب من تصرفاته منطلقاً من فكرة:(إن مبدئي في آرائي تصحيح آراء الأكابر دون إفسادها)[5].

ومن عباراته في المحاكمة الرابعة عشر: (وأقول لا خلاف بين الشيخين في كون الحصر المذكور المأخوذ من لفظ هذا الحديث بعد التسليم ليس حقيقاً)[1].

(1) . مبتكرات ص59 .
(2). مبتكرات ص187.
(3). مبتكرات ص423.
(4). مبتكرات ص180 .
(5) مبتكرات ص379 .

(هـ) . يستقل برأيه:

وذلك عندما لا يظهر له وجه لما قاله الشيخان فيجتهد، ويدلي بدلوه في المسألة مع تواضع جم، وهضم للنفس، داعياً القارئ إلى البحث والتنقيب والمراجعة .

1. يقول في المحاكمة العاشرة بعد الثلاثمائة: (ثم إني لا أريد بتقريري ما فهمته من الكلام مخالفة أحد، وإنما هو لبيان فهمي القاصر، وأنت عليك بالتحقيق)[2] .

2. في المحاكمة الواحدة والثلاثين بعد المائة:(وأقول: إن فهمي موافق لابن حجر في دعواه الإشارة إلى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز، وأخالفه في الاقتصار على احتمال التفرقة المذكورة، بل أقول: إن ما لا يجوز في ذلك مصرح في الحديث بقوله: "فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن شماله. الخ) [3]

3 . ثم يقول البوصيري بعد هذا بأسطر: (ثم ظهر لي وإن لم يعرج عليه أحد الشيخين . وجه جديد، وأظنه الأقرب من جميع ما ذكر، وهو أن

(1) . مبتكرات ص 49 .
(2). مبتكرات ص 467 .
(3) مبتكرات ص 23 .

الترجمة لخصوص ما يجوز، والاستدلال من الحديث على خصوص الجواز...)[1].

4. وعندما ناقش الخلاف بين الشيخين في تفسير قول أسامة بن زيد . رضي الله عنه . كان رسول الله * يأخذني فيقعدني على فخذه... الخ)، حيث فسرها العيني باحتمال أن يكون أقعده بحذاء فخذه، وفسرها ابن حجر باحتمال أنه أقعده على فخذه لمرض مثلاً، ورأى البوصيري . رحمه الله . أن الإقعاد على حقيقته:

يقول في المحاكمة المتممة للسبعين بعد المائتين: (فإبقاء الإقعاد على حقيقته هو الذي نفهمه بالصراحة من قوله: ثم يضمهما، وإن لم يفهم ذلك منه غيري وهو الذي نعتقده، وهو الصواب . إن شاء الله تعالى، والله أعلم)[2].

(و) اعتذاره عن الحكم:

1. في المحاكمة الواحدة والثمانين بعد المائة فيقول:(وقصوري عن التتبع لا يصلح أن يكون مناطاً للحكم ....الخ) [3].

2 . وفي المحاكمة السابعة عشر، اقتصر على كلام القسطلاني ولم يزد عليه، يقول: (وراجعت القسطلاني فوجدته نقل الكلامين وقال في آخره:

(1). مبتكرات ص 223 . 224 .
(2). مبتكرات ص 419 .
(3). مبتكرات ص 299 .

وأجيب بأنه مفرد مضاف فيعم، كأنه قال: آياته ثلاث، فاقتصرت الكلام أدباً مع القسطلاني رحمهم الله تعالى . ... الخ) [1] .

وهذا المؤلَف فيه فوائد كثيرة سطرها البوصيري عند ذكره لاعتراضات العيني على ابن حجر جاءت على هامش المسائل من ذلك:

1 . قوله في المحاكمة الحادية عشر: (وأوضح من الجميع تقييد آية العدة في البقرة بآية الطلاق، إذ التقييد تفسير في المعنى)[2].

2 . وقوله في المحاكمة التاسعة والأربعين: (إن الشراح كثيراً ما يقولون إن البخاري يبوب أولاً ثم يطلب حديثاً مطابقاً للترجمة، وقد لا يجده على شرطه فتبقى الترجمة مطلقة، وهنا بوب بترجمتين أورد حديثاً يطابق ثانيتهما وسكت عن الأخرى لعدم وجوده على شرطه)[3].

3 . وقوله في المحاكمة الثانية بعد المائة: (لأن قاعدة الأصوليين العمل بالدليلين مهما أمكن، مقدم على ترك أحدهما والعمل بالآخر)[4].

(1) . مبتكرات ص 55 .
(2) . مبتكرات ص 46 .
(3) . مبتكرات ص 98 .
(4) . مبتكرات ص 176 .

المطلب الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومصادره.

أولاً: قيمة الكتاب:

1. هذا الكتاب يعد من شروح الحديث، ذلك أن مؤلفه بناه على الفصل في منازعات علمية بين شارحين من شراح أعظم دواوين السنة (صحيح البخاري)، حيث أطالا النفس في شرحيهما، وعلى هذا يصنف من كتب الحديث، ولعلو كعب الصحيح، وسمو مكانته بين كتب السنة، وأهميته التشريعية، وكون ابن حجر والعيني من أجل شراح الصحيح، فقد اكتسب هذا المؤلف قيمته العلمية البالغة.

2 . ثم إن ظهور الكتاب في عصر جمود علمي على المختصرات في شتى علوم الشريعة واللغة، شرحاً، وتدريساً، وتعليقاً دون الإبداع، أكسبه أهمية من حيث إنه حرك في طلابه الهمة للإبداع، وشجعهم على النقد، وأخرجهم من دائرة التسليم لكل ما كتبه السابقون وقبوله على علاته.

3. ينقل لنا مؤلفه صورة واضحة عن ثقافة عصره، فهو كثيراً ما يتحدث عن بيئته، وبلدته طرابلس الغرب.

4. أسلوب المؤلف المشتمل على الأدب الجم، والنقاش الهادئ، وتناول المسائل بحكمة وروية، وتقدير واحترام للشيخين، كل ذلك يستحق أن نجعله نبراساً ومنهجاً للتعامل مع المخالف.

5. احتواؤه على هذا الكم الكبير من المباحث اللغوية والأصولية والحديثية وغيرها، يفتح الطريق أمام طلاب العلم لمزيد البحث والتنقير عن الآليء والدرر الكامنة في هذين الشرحين، واستشراف منهج البوصيري يعين على ذلك.

6. في أغلب المحاكمات التي تناولها لا يتوسع كثيراً في جلب الأقوال ومناقشتها وتوجيهها.

7. يذكر فوائد مهمة في ثنايا بحثه.

ثانياً مصادره.

اعتمد الشيخ عبد الرحمن البوصيري في كتابه على عدة مصادر مهمة في مجالها، ومتنوعة بتنوع مسائل المحاكمات التي ناقشها، فشملت: علوم التفسير والحديث والفقه وأصوله والتاريخ والتراجم واللغة بنحوها وصرفها وعلوم البلاغة:

1. تفسير الجلالين، لجلال الدين المحلي، وتفسير البيضاوي، والنسفي، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان للقمي، وتفسير الكشاف للزمخشري، وحاشية السيد على الكشاف للشريف الجرجاني، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصبهاني، وفتح البيان في مقاصد القرآن للقنوجي، وإملاء ما من به الرحمن في إعراب القرآن للعكبري.

2. صحيح البخاري، وصحيح مسلم بشرح ال نووي، إرشاد الساري للفسطلاني، ألفية العراقي في مصطلح الحديث، النهاية في غريب الحديث للراغب الأصبهاني، وعمدة القاريء بشرح صحيح البخاري للعيني، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير

3. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، الكامل في التاريخ لابن الأثير، وإنسان العيون في سيرة الأمين، المأمون للحلبي، تاريخ ابن خلدون.

4. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي، حصول المأمول من علم الأصول للصديق خان حسن القنوجي .

5. تاج العروس للزبيدي، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، ومختار الصحاح للرازي، المصباح المنير للفيومي وتلخيص المفتاح في المعاني والبيان لحلال الدين القزويني، وشافية ابن الحاجب في الصرف، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن الحسن الأشموني، وكتاب سيبويه، ومغني اللبيب لابن هشام، و مفتاح العلوم للسكاكي.

هذا ما استطعت تسجيله من مصادر رجع لها البوصيري أثناء قراءتي له، وربما غفلت عن مصادر أخرى لم أنتبه لها.

الخاتمة

وختاماً أسجل في نهاية تطوافي مع هذا المؤلف الماتع بعضاً من النقاط التي رأيت ضرورة التركيز عليها؛ لأهميتها، وإلا فمجال البحث في المبتكرات رحب، وخوض غماره يحتاج إلى صبر وأناة، فما تزال كنوزه مخبأة، لكن قصور باعي وكثرة انشغالي، وطبيعة البحث القائم على الاختصار، جعل هذه الورقات مختصرة، مبتورة في بعض المواضع، إلا أن الذي شجعني على كتابتها . وإن على عجل وقصور . التعريف بصاحبه وبيان منزلته، حباً للعلم وأهله، من تلك النقاط:

1_ الشيخ عبد الرحمن البوصيري أحد أعلام ليبيا في علم الحديث، له شخصية العالم المبرز، والقاضي النزيه، واللغوي الضليع.

2_ عاش هذا العالم في عصر انحطاط علمي، وضيق في الحياة الاقتصادية بسبب ما مرت به البلاد من محن، ومع ذلك استطاع أن يشق طريقه فيُدرس ويؤلف، ويشتغل بالقضاء.

3_ البوصيري اختار بعض اعتراضات العيني فقط ولم يأت عليها كلها.

4_ أغلب محاكماته كانت في مسائل لغوية، وقد عرج على مسائل فقهية وحديثية، وأصولية وتاريخية، وغيرها، كما سبق بيانه.

5. امتلك أسلوباً علمياً راقياً، استطاع به أن ينال إعجاب القارئ.

6. البوصيري كان واسع الاطلاع، كثير المعارف، مهتماً بعلم الحديث خاصة.

والحمد لله أولاً آخراً وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

المصادر والمراجع

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط الحادية عشرة 1995م.
- أعلام ليبيا، الطاهر الزاوي، مكتبة الفرجاني للنشر، طرابلس، ليبيا، طبع دار إحياء الكتب العربية، عبسى البابي الحلبي، ط. 1961م.
- أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا واقعها وآفاق العمل بها، بحث للدكتور الصديق بشير نصر بعنوان: عبد الرحمن البوصيري حياته وآثاره المخطوطة.
- البوصيري وكتابه المحاكمات، أ.أسماء أحمد ميلاد قدور رسالة ماجستير من كلية الآداب جامعة طرابلس.
- الجامع الصحيح، البخاري، النسخة السلطانية، مكتبة الطبري.
- دليل المؤلفين العرب الليبيين منذ الفتح الإسلامي لليبيا، أمانة الإعلام والثقافة، دار الكتاب، طرابلس ط. 1977م.

- الشيخ عبد الرحمن البوصيري وجهوده في علوم الحديث، رسالة ماجستير من إعداد: صلاح الدين عبد الباقي محمد عمر، كلية أصول الدين الجامعة الأسمرية، ليبيا.
- العلامة الشيخ عبد الرحمن البوصيري ودوره في الحياة الفكرية في ليبيا" للدكتور محمد مسعود جبران (مجلة الثقافة العربية، العدد الخامس، السنة الرابعة، سنة 1977م.
- عمدة القاري، بشرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار الفكر، للطباعة والنشر والتوزيع 2002 م.
- فتح الباري، بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار الفكر ط. الأولى 2000م.
- ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1991م، اتوري روسي، تقديم وترجمة: خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، ط الثانية، 1991م.
- مبتكرات الآلي والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر، تأليف عبد الرحمن البوصيري، حققه وعلق عليه: رائد صبري ابن أبي علفة، مكتبة الرشد ناشرون ط. الأولى 2005م.
- المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير بن موسى، الدار العربية للكتاب، بدون طبعة
- مختار القاموس للشيخ الطاهر الزاوي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1980م.

- المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، إستانبول، تركيا.

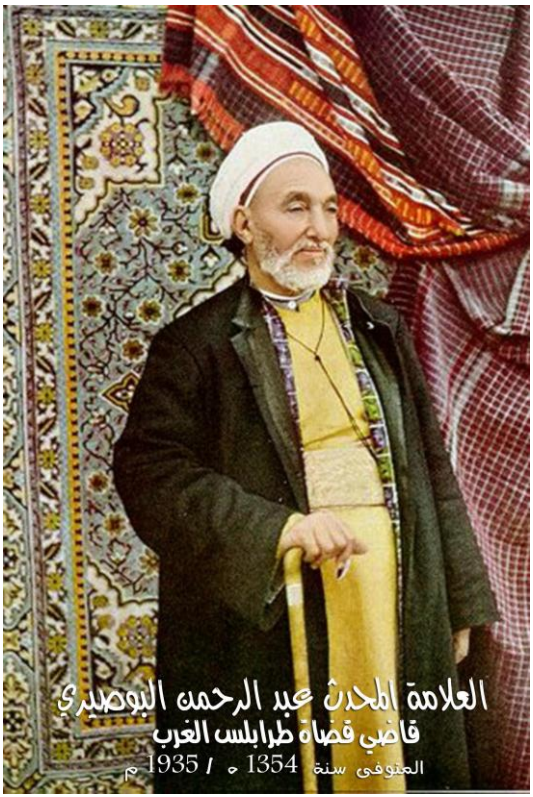

فهرس المحتويات

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	أسلوب الأمر في القرآن (الإهانة والتكريم أنموذجًا)	د. علي عبد السلام بالنور أ. حنان علي بالنور	5
2	أبو تمام البصري وآراؤه الأصولية	د. جمال عمران سحيم	36
3	الجهل بالسنة المظاهر – الآثار – العلاج	د. طارق عطية البقيج	88
4	السواك سنة وعلاج	د. محمد حسين الشريف	124
5	العقوبات والغرامات المالية عند المالكية تأصيل وتطبيق.	د. مختار بشير عبد السلام العالم	163
6	حديث (افتراق الأمة) بين التصحيح والتضعيف	د. عادل فرحات الشلبي	205
7	حماية المجتمع من الجريمة يحقق تكامل المجتمع ووحدته ونموه	د. عبد الحميد إبراهيم سلطان	248
8	من علماء الحديث المعاصرين في ليبيا	د. محمد فرج الزائدي	287
9	ما سمعه ابن عباس ﷺ من النبي ﷺ أو شهده منه:	د. عبد العزيز بوشعيب العسراوي	326
10	مسميات علم العقيدة حتى بداية القرن الخامس الهجري	د. إبراهيم عبد الله سلطان	389
11	الجانب الحديثي والفقهي عند ابن التين الصفاقسي رحمه الله	د. خليفة فرج الجراي	441
12	التوجيه الدلالي لنماذج من رواية نافع المدني	أ. وليد جمعة حامد	476
13	مفهوم التمدن عند الشيخ علي يوسف (1863-1913)	د. يحيى مراد	521
14	سمات أهل الحديث والسنة	د. محمد عبد السلام العالم	561